جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأستاذ: عمر كعيبوش

دروس مادة تحليل السياسة العامة في الجزائر

سنة أولى ماستر علوم سياسية

تخصص: إدارة موارد بشرية

السنة الجامعية 2023/2022.

المحاضرة رقم01: ماهية السياسة العامة: (المفاهيم والخصائص والانواع).

المحاضرة رقم02: تحليل السياسة العامة.

المحاضرة رقم03: صانعو السياسات العامة.

المحاضرة رقم04: نظريات رسم السياسات العامة وصنع القرارات

المحاضرة رقم 05: دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر

المحاضرة رقم 06: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر

المحاضرة رقم 07: تنفيذ السياسة العامة في الجزائر

المحاضرة رقم 08: تقييم آثار ونتائج السياسة العامة في الجزائر

المحاضرة رقم01: ماهية السياسة العامة: (المفاهيم والخصائص والانواع)

تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفدها النظام السياسي بالتنوع والشمول والتغلغل، كونها تمس كافة جوانب الحياة في المجتمع (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية....)، كما تتميز عملية صنع السياسة العامة بالصعوبة والتعقيد، وتختلف إجراءات وطبيعة السياسة العامة من دولة الى أخرى تبعا لطبيعة النظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في هده العملية.

تأتي عملية تحليل السياسة العامة بعد عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها، اذ تهدف عملية التحليل الى تكوين معلومات ذات صلة بالسياسات وتقييمها نقديا ونقل محتواها، فهي تهدف الى إيجاد حلول للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات وحكومات الدول.

تحليل السياسة العامة عبارة عن منهجية علمية ومعرفية ذات طابع نقدي موضوعي وتقويمي في تحديد وتأشير خيارات السياسة العامة وافضلية معطياتها.

أولا: مفهوم السياسة العامة:

يتم ربط مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها المختلفة (المشكلات والقضايا..)، ويمكن تعريف السياسة العامة بأنها عبارة عن برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي او جماعي في التصدي ومواجهة مشكلة او قضية او موضوع معين، وهي كدلك مجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام.

السياسة العامة هي خطط او برامج او اهداف عامة أو كلها معا، يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون لها المساندة السياسية، وهذا يعني أن السياسة العامة هي بمثابة تعبير عن التوجه السلطوي لموارد الدولة، والمسؤول عن هدا التوجيه هي الحكومة.

تعرف السياسة العامة بأنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والاحكام القضائية.

وفي ذات السياق يعرفها "توماس داي" بأنها: «اختيار الحكومة لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين، وهي توضيح لماهية أفكار الحكومة، تسعى هده الأخيرة لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.

ويعرفها "جيمس أندرسون" بأنها: "طريقة عمل هادفة يتبعها منفد او منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز تندرج في إطار ما هو واقع فعليا، بمعنى السياسة العامة مرتبطة بتلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية والمسؤولون الحكوميين رغم تأثير الأشخاص والعوامل غير الحكومية في تطويرها، ويضيف الى تلك المعطيات الجوانب الفنية وربط المتغيرات الإجرائية بالسلوكية والبيئية.

وفي نفس السياق يعرفها "كال جي فردريك" هي برنامج عمل مفتوح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود".

كما أن السياسة العامة وفقا لمفهوم "دبسيوني وإبراهيم حمادة" ماهي إلا أفكار خاصة في البداية، وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هده الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هده المقترحات تصبح سياسة عامة ."

السياسة العامة هي برنامج عمل حكوميّ يحتوي على مجموعة من القواعد، والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع، كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الاتجاهات الفكريّة التي تسعى الحكومة إلى تنفيذِ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات، وقد تشمل السياسة العامة تقديم مجموعة من الفوائد العامة، مثل: توفير طرق نقل مناسبة مما يساهم في تقديمِ العديد من الخدمات للمجتمع. فالسياسة العامة تعبر عن اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها.

فالسياسة العامة عي عملية تكوين تتضمن قيما ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية، وفي جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يشرح ويبرر ويرشد او يحدد تصرفا معينا، قائما أو محتملا، فهي تحدد إطارا يلتزم به متخذ القرار .

تعبر السياسات العامة عن فعل جهاز الدولة، وكيف ما تدخل الفاعل في إقرار السياسات العامة فإن هذه الأخيرة تتخذ وتتحدد على أنها صادرة عن جهاز قوي ممثلا في جهاز الدولة. والسياسات العامة من الاختصاصات التي تهتم بها الأجهزة العلمية الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بالدولة الحديثة.

ويعرفها "ريكان رندلي Rejean Landry "السياسة العامة في كونها تتعلق بما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله، ويؤكد أن الحكومات تتدخل في أمور كثيرة، فهي تدير النزعات الاجتماعية، وتنتج الخبرات، وتوزع الخدمات المادية والمكافآت الرمزية. وفي نفس السياق يحدد "جون كلود توي " Jean Claude Thoenigخمسة عناصر مكونة للسياسة العامة وهي:

-السياسة العامة مكونة من مجموعة من الإجراءات الملموسة التي تحدد محتوى السياسة .

-تتكون كذلك من قرارات أو أشكال منح الموارد مع حضور الإكراه، سواء كان ظاهرا أو مخفيا .

-السياسات العامة تتخذ في إطار عام للعمل، وهذا ما يميزها عن مجرد إجراءات بسيطة ومعزولة .

-السياسات العامة لها جمهور أو زبائن، أي أفراد ومجموعات ومنظمات تتأثر بهذه السياسة .

-السياسة العامة تحدد مبدئيا أهدافها التي ترمي الوصول إليها حسب معايير وقيم محددة .

يعرفها "وليام جنكنز" بأنها: "مجموعة من قرارات مترابطة فيما بينها تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية فيما يخص اختيار الاهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة حيث يجب أن تكون هذه القرارات في المبدأ ضمن سلطة هذه الجهات من أجل تحقيقها "، وبشكل أبسط إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها. ويحدد ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة هي :

1-السياسات التنظيمية: يتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة وحماية الأطراف الضعيفة، فمثلا غالبا ما تتدخل الحكومة في المسائل التجارية لتحقيق الكفاءة والانصاف؛ ويتحقق دلك من خلال الحفاظ على الممارسات التجارية التنافسية حامية الأطراف الضعيفة في الصفقات الاقتصادية.

2-السياسات التوزيعية: تستخدم الحكومة الأموال العامة لتأمين السلع أو الخدمات للجميع، وتستخدم الضرائب لبناء المدارس الرسمية أو الطرقات السريعة، ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه السلع والخدمات بحرية وبشكل متساو ومن دون تنافس.

3-سياسات إعادة التوزيع: تستخدم الحكومة الأموال التي تجمعها من مجموعة معينة لمعالجة مشكلة أو موقف أو مسألة تواجهها، لكن يجب ألا ننسى أنه مع أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع السلع بطريقة منصفة.

4-**سياسات رمزية**: هي سياسات هادفة لإذكاء الوجدان الوطني، وتأصيل الوعي بالهوية الحضارية وتنمية شعور الافراد والجماعات بالانتماء والمواطنة المسؤولة، ومن هده السياسات الاحتفاء بالرموز الوطنية، والعناية بالتراث، والاشادة بالأعمال الرائدة والمتميزة في الدفاع عن الوطن وأعمال المفكرين والمبدعين من أبناء المجتمع في شتى المجالات.

<u>كما يمكن تقديم تعريفات للسياسة العامة حسب منطلقاتها:</u>

01-**السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:** في هدا الصدد يعرفها "هارولد لاسويل" H. Lasswell بأنها: " من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع المكاسب والموارد والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

القوة مرتبطة بالقدرة، والسياسة العامة يمكن ان تكون انعكاسا لوجهة نظر او إرادة أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع. والقوة تكون نتيجة امتلاك مصدر او مصادر القوة المعروفة مثل: المال، الخبرة، الشخصية، المنصب...

02-السياسة العامة من منظور تحليل النظام: يمثل هدا الاتجاه "ديفيد استون" D.Eston، الدي ينظر الى السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الكلية، التي تشكل فيها المؤسسات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي.

السياسة العامة حسبه هي "توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات inputs والمخرجات outputs والتغذية العكسية او الاسترجاعية .feedback .

كما يعرفها "بربارة مكلينان" B.Mclennan بأنها: النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي الى النظام السياسي".

03-السياسة العامة من منظور الحكومة (المؤسسي): تعمل الحكومة على ممارسة السيادة في الدولة من اجل حفظ النظام العام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا، كما أنها هي المسؤولة عن وضع

القواعد القانونية وتنفيذها الى جانب عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة. وفي هدا الصدد يعرفها "توماس داي" T.Dye بأنها:

-اختيار الحكومة لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.

-توضيح لماهية أفكار الحكومة.

-عملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.

-عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب.

= السياسية العامة من هدا المنظور هي ما تقوله الحكومة وما تفعله بخصوص المشكلات والقضايا المجتمعية، فهي عبارة عن الأفعال التي يقوم بها موظفو الحكومة استجابة للمشكلات التي تثار من خلال النظام السياسي.

= السياسية العامة هي مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات او مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين.

ثانيا: خصائص السياسة العامة: مضمون السياسة العامة يظهر من خلال مجموعة من السمات والخصائص التي تتميز بها، والتي ندرجها على النحو التالي:

1-السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية، بمعنى تمثل خيارات الحكومة والنشاطات الرسمية المستمرة والمتطورة التي تؤديها المؤسسات.

2-السياسة العامة ذات سلطة شرعية، كونها تمثل التزامات قانونية وطابعها الإلزامي الحكومي والقانوني (تتميز بالشرعية).

3-السياسة العامة أفعال تقوم بها المؤسسات الحكومية وتصدر بشأنها القوانين والقرارات التي تتميز بالمنطقية والعقلانية (البدائل مع إمكانية التطبيق وفقا للمواد المتاحة).

4-السياسة العامة نشاط هادف ومقصود شامل، ويمتد لعموم المجتمع، فالسياسة العامة تشمل كل فئات المجتمع المعني بكل شرائحه المختلفة.

5-السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية (استجابة للمطالب المجتمعية ويستوجب ان تكون لها نتائج ومخرجات يمكن معايشتها).

6-السياسة العامة تعبر عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وقد تكون السلطة العامة سلبية أو إيجابية معلنة أو خفية (سياسة عدم التدخل، رفع اليد في ميدان أو قطاع معين).

7-السياسة العامة تعكس ما يعرف بالجدوى السياسية، بمعنى لا بد من وجود تقويم قبلي للآثار المتوقعة من السياسة العامة المتخذة قبل المباشرة في تنفيذها.

8-السياسة العامة معقدة جدا، وتتميز بالديناميكية وتشمل برامج واعمال تصدر عن القادة الحكوميين، وهي ليست قرارات منفصلة ومنقطعة (خاصة بالإدارة).

ثالثا: مستويات السياسة العامة: يقدم للسياسة العامة ثلاث مستويات هي:

1-السياسة العامة على المستوى العام :Macro politics :

يقصد بها السياسة العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، كما تجتذب اليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع، فهي مرتبطة بالمطالب والقضايا أو المشاكل التي تهم الرأي العام او شرائح وفئات متعددة منه كالأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان والإدارات الحكومية ووسائل الاعلام والجماعات المصلحية ومؤسسات المجتمع المدني ، ويعبر كل منهم عن رأيه وموقفه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة الكلية مثل قضايا الفقر ومشاكل انخفاض مستوى الاجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات ، انخفاض معدلات الدخول، التلوث...، ومثل قضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي (بالنسبة للشعب التركي) قضية "كشمير " بالنسبة لشعبي الهند والباكستان، وقضية الانتفاضة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني للأرض العربية بالنسبة للشعب العربي والشعوب الإسلامية . ويتميز هدا النوع من السياسات ب:

-الوضوح النسبي لموضوعاتها وسهولة التباحث حولها.

-تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها.

-تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله كطرف مشار-ك في حسمها.

-تستدعي نوعا من إحلال التوازن او التوفيق بين الخيار العام الدي يمثل رغبة وتوجه غالبية شرائح المجتمع، وبين خيار السياسة الدي يمثل التعبير الفعلي لرغبة صانعي السياسة العامة.

2-السياسة العامة على المستوى الجزئي:

يقصد بها السياسة العامة التي تحظى باهتمام محدود، فالسياسة العامة الجزئية هي التي تصنع استجابة لقضية أو مطلب فرد واحد أو شركة أو منطقة أو إقليم معين كإعفاء شركة ما من أداء الضريبة أو تخفيضها عنها، أو إقامة مشروع لإسكان موظفي أحد المؤسسات أو تلبية مطلب مدينة ما لتعبيد طريقا خاص بها، فالسياسة العامة من هدا المنطلق ترسم لصالح جهة واحدة، وهده السياسات لا تتطلب توفير موارد وامكانيات كبيرة لتنفيذها، كما أن الرأي العام لا ينشغل بها وكلما توسعت نشاطات الدولة وبرامجها مما يزيد من حجم وعدد السياسات العامة. فالسياسة الجزئية تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إدارية استصدار أمر اداري لصالحه او اعفائه من متطلبات قانون الهجرة، أو تبحث شركة عن تغيير حسابات الضرائب عليها، فالذي يجمع هده الأمثلة هو الخصوصية أو المحدودية التي تتميز بها القضايا المثارة وعدم عموميتها فهي إما لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة، والمطلوب هو قرار أو تحرك يشمل أو ينتفع به فرد أو قلة من الافراد ومهما كانت الفائدة كبيرة لهؤلاء الافراد .

3- السياسة العامة على المستوى المحلي (الاقليمي) :Local politics:

ويقصد بها السياسات التي تتناول القضايا والمشاكل التي تخص المحافظات او الاقاليم المحلية او الولايات في الحكومة الاتحادية بمعنى ان هذه القضايا تهم المواطنين في اقليم واحد أو منطقة واحدة او مجموعة من المناطق او الاقاليم ولا تعني المواطنين في الاقاليم الاخرى لعدم تأثرهم بها، اذ ان موضوعات من هذا النوع لا تجلب اهتمام اغلب المواطنين الذين هم خارج دائرة التأثر وعلية فان تلبية المطالب وحل المشاكل المحلية او الاقليمية غالبا ما توكل الى الحكومات المحلية او حكومات الأقاليم التي لكل منها استقلالها وسلطاتها في جمع المعلومات وتحليلها وتحديد الأسبقيات وصياغة السياسات العامة اللازمة والمرتبطة بكل منها في ضوء صلاحياتها ومسؤولياتها المحدودة لها ,بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية المركزية المختصة .

كما يمكن تحديد مستويات السياسة العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة والحكومة، على أنها ترسم وتصاغ بطريقة تكاملية من خلال تجزئة أو توزيع القوى وجعلها ثلاث مستويات ضمن البناء المؤسسي القائم في الدولة والحكومة:

1-السياسة العامة على المستوى التشريعي: تتمثل السياسة العامة التي يتم اتخاذها في المؤسسة البرلمانية .

2-السياسة العامة على المستوى الحكومي: وتتمثل السياسة بمختلف توجهات الحكومة وقراراتها الصادرة من خلال مؤسساتها القائمة التي تتجسد في الأطر السياسية.

3-السياسة العامة على المستوى التنفيذي الاداري: وتتمثل هذه السياسة التي تتخذها الأجهزة الإدارية والتنظيمات الرسمية البيروقراطية القائمة في الحكومة.

المحاضرة رقم 02: تحليل السياسة العامة:

أولا: تعريف تحليل السياسة العامة:

لقد ظهر مفهوم تحليل السياسة العامة في الواقع العملي كممارسة عملية منذ ظهور السلطة في المجتمعات القديمة، ولكن ظهوره كمصطلح علمي يرجع الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من رواده هارولد لاسويل harold lasswel و دانييل ليرنر deniel learner اللذان اصدرا كتاب سنة 1951 بعنوان علوم السياسات : التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب، وكان الغرض من إصداره هو المساعدة في اتخاذ القرارات الفعالة والناجحة عند صنع السياسات العامة وكذا تحسين أداء الحكومة داخل المجتمع، والاستفادة من مناهج العلوم المتخصصة ذات التوجه التجريبي والقياسي.

تحليل السياسة العامة عبارة عن عملية منهجية بغية الوصول الى أحسن وانجح الحلول المتاحة لمعالجة المشكلات والمواقف والقضايا الموجودة في المجتمع والتي تواجه الحكومات والدول على حد السواء. فقد أصبح تحليل السياسات العامة أسلوبا ومنهجا علميا يهدف الى الرفع من كفاءة وفعالية البرامج والسياسات الحكومية من خلال تحسين مستويات اتخاذ القرارات المرتبطة بمعالجة المشاكل والمواقف التي تظهر في المجتمع.

يعرف "توماس داي" تحليل السياسة العامة بأنها: «هو معرفة مادا تفعل الحكومة؟ ولمادا تفعل دلك؟ وما هي الفروق والتغيرات التي تحدثها أفعالها؟

تحليل السياسة العامة حسب بنتيل M.A. Bentilهي: «منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية مستعينا في دلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة".

كما يعرفها "نيل جلبرت" R.Gilbert.G بأنها:"مصطلح شمولي متكامل يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العامة التي يمكن ان تؤمن اقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية المماثلة".

تحليل السياسة العامة هو البحث الدي يهدف الى اختيار بدائل السياسة العامة التي بمقدورها تحقيق اعلى درجة من الأهداف المتوقعة في ظل المتغيرات والظروف البيئية المحيطة والقائمة.

لقد صمم تحليل السياسات لتزودنا بالمعلومات ذات الصلة بهده السياسات من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

01-مشاكل السياسات: ماهي المشكلة التي نسعى الى إيجاد حل محتمل لها؟ مثلا مشكلة البطالة في الجزائر.

02-النتائج المتوقعة للسياسات: ما هي النتائج المتوقعة للسياسة المصممة لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر؟

03-السياسة المفضلة: ما هي السياسة التي ينبغي اختيارها عند الاخذ بعين الاعتبار نتائجها المتوقعة في التقليل من نسبة البطالة في الجزائر؟

04-النتائج المرصودة للسياسات: ماهي النتائج المرصودة للسياسة والتي تختلف عن النتائج المتوقعة قبل تنفيذ السياسة المفضلة؟ وهل أدت السياسة المفضلة للتقليل من نسبة البطالة في الجزائر فعليا ام لا؟ وهل كانت هناك عوامل أخرى عن الإنجاز المحدود؟ مثل المعارضة والأحزاب السياسية.

05-أداء السياسات: الى أي مدى تسهم النتائج المحققة للسياسة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟ وتكاليف هده اللائحة الحكومية على أجيال الحاضر والمستقبل.

<u>وتسفر الإجابة عن هده الأسئلة بخمسة أنواع من المعلومات هي</u>:

01-**مشكلة السياسة:** عبارة عن حاجة غير محققة او قيمة او فرصة للتحسين ومن الممكن تحقيقها من خلال اتخاد إجراء عام.

02-النتائج المتوقعة للسياسة: نتائج بديل واحد او أكثر من بدائل السياسة المصممة لحل المشكلة.

03-السياسة المفضلة: تمثل حلا محتملا للمشكلة ومن اجل اختيار السياسة المفضلة من الضروري وجود معلومات تخص النتائج المتوقعة للسياسة.

04-النتيجة المرصودة للسياسة: هي عاقبة حالية او مستقبلية عن عواقب تنفيذ السياسة المفضلة.

05-أداء السياسة: يمثل الدرجة التي تسهم فيها النتيجة المرصودة للسياسة في حل المشكلة وفي مجال التطبيق. ينبغي توفر معلومات تخص النتائج المرصودة للسياسة بالإضافة الى معلومات

تخص مدى مساهمة هده النتائج في فرص التحسين التي اثارت المشكلة، ودلك لمعرفة ما ادا تم حل المشكلة او شيوعها او إعادة صياغتها او عدم حلها.

الأساليب التحليلية:

يتم تكوين المعلومات ذات الصلة بالسياسات بأنواعها الخمسة وتحويلها من خلال استخدام الأساليب التحليلية التالية:

01-هيكلة المشاكل: تستخدم أساليب هيكلة المشاكل لإنتاج معلومات تخص المشاكل التي تستوجب حلها (مخطط التأثير، شجرة القرارات، رسم الحجج).

02-التنبؤ: تستخدم اساليب التنبؤ لإنتاج معلومات تخص النتائج المتوقعة للسياسات (بطاقة الأداء، مراقبة تأثيرات التكنولوجيا والتنبؤ بها).

03-الوصف: تستخدم أساليب الوصوف لتكوين معلومات تخص النتائج المرصودة للسياسات المفضلة (الجدول البياني).

04-المر اقبة: تستخدم أساليب المراقبة لإنتاج معلومات تخص النتائج المرصودة للسياسات (بطاقة الأداء).

05-التقييم: تستخدم أساليب التقييم لإنتاج معلومات تخص قيمة او فائدة النتائج المرصودة للسياسات ومساهمتها في أداء السياسات.

ثانيا: الخصائص المميزة لتحليل السياسة العامة:

01-يغتمد تحليل السياسة العامة على منهجية او مدخل حل المشكلات، وتصبح البلورة السليمة والتحديد الجيد للمشكلة او الموقف او القضية بمثابة نصف الحل.

02-يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي كونه يفكر في القضايا والمشكلات، ويحدد أساليب علاجها قبل وقوعها وقبل ان تتفاقم.

03-يأخد تحليل السياسة العامة بالمنهجية المقارنة للتعرف على إشكالية السياسة العامة السابقة واللاحقة او السياسات العامة في البيئات المختلفة في سبيل تحديد أوجه التشابه والاختلاف، وبالتالي اقتراح الحلول والسياسات الجديدة لمواجهة المشكلات القائمة او اللاحقة.

04-يتسم تحليل السياسة العامة بالتوجهات الابتكارية والإبداعية في بلورة سياسات عامة جديدة تعكس الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

05-له نظرة مستقبلية فيما يتعلق بتحديد الخيارات الاستراتيجية وتوظيف المنهج العلمي في التعامل مع المعلومات.

06-دو طبيعة معيارية في بيان قواعد واسس المفاضلة والتقييم بين الخيارات الممكنة من خلال تحديد الأولويات والاعتبارات والاهمية.

ثالثا: المشكلات التي تواجه محلل السياسة العامة:

01-نقص البيانات والمعلومات وتضاربها وعدم دقتها وثباتها.

02-السرية المفروضة من قبل الجهات المسؤولة على بعض الوثائق وحول الملفات بصدد بعض الموضوعات ذات العلاقة باهتمام المحلل.

03-ندرة وقلة الدراسات المماثلة او المقارنة.

رابعا: مراحل وخطوات تحليل السياسة العامة:

ان تحليل السياسة العامة علم حديث ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، يقوم على دراسة المستقبل والتنبؤ، لدا ينطلق محللو السياسة العامة في تحليلهم من خلال معرفة جدور المشكلة ومؤشراتها وابعادها، وتوجد ثمانية خطوات لتحليل السياسة العامة هي:

01-التعرف على مشكلة السياسة العامة ودراسة ابعادها: (حديد المشكلة): فقد تكون مشكلة مطالب مشروع، فالمشكلة ترتبط بموقف معين ومن اجل التعرف الجيد على المشكلة من حيث كونها مشكلة مثيرة للاهتمام، بحيث تكون متضمنة للبعد العام وليس للبعد الفردي، وذات منحى سياسي. وتوجد ثلاثة إجراءات أساسية للتعرف على المشكلة وتحديد ابعادها هي:

أ-**تصنيف المشكلة**: هل هي عامة ام متكررة؟ يمكن مواجهتها اوحلها بطرق معهودة، ام انها استثنائية فريدة من نوعها وجديد وتشكل نوعا جديدا من المشاكل ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها، بينما تستعي بناء نظام او برنامج مخصص لها.

ب-**التعرف على المشكلة**: تحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها والمعبرة عنها، حول ما الدي يحدث بالضبط؟ وما الدي له علاقة فعلية بما يحدث؟ وما هو جوهر او مفتاح المشكلة؟ وما القوة التي أدت الى ظهورها؟.

ج-**تحديد الجواب على المشكلة**: تحديد القرار او الاجراء المتخذ، وما هو الهدف منه؟ وماهي الظروف الحديثة للمشكلة؟ وماهي الشروط التي يجب على القرار ان يلبيها؟.

**الفشل في تحديد المشكلة وابعادها واسبابها وتأثيراتها فد يؤدي الى القصور في معالجتها (معالجة سطحية لأعراضها)، فقد لا يتناسب العلاج مع حقيقة المشكلة، مما يترتب عليه تكلفة إضافية وفشل لاحق في معالجة المشكلة التي اضطلع بتحليلها.

02-تجميع المعلومات: وجود رصيد كاف من المعلومات حول المشكلة وطبيعتها وابعادها والعناصر المؤثرة فيها، ولا بدا ان تكون هده المعلومات ذات دلالة، لدا من:

-التفكير الدقيق والمستمر بالمشكلة لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات.

-تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع دوي الاختصاص والخبرة من اجل الحصول على معلومات إضافية.

-حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف المعلومات.

لا بد ان تتوفر المعلومات على:

-الموضوعية والدقة.

-الشمولية (طبيعة المشكلة، ابعادها، تأثيراتها).

-الملاءمة: القدة على المساهمة في تحديد ابعاد المشكلة وتحديد افضلية البدائل.

03-ترشيح بدائل الحلول: استكشاف البدائل الممكنة:

-رصد البدائل القابلة للتنفيذ مع تحديد تكلفة كل بديل.

-تحديد العائد والفائدة المتوقعة من تنفيذ كل بديل.

-وضع معايير للتقييم (التكلفة، السرعة في التنفيذ، الوقت، المنفعة المرتفعة، المعالجة الكاملة او الجزئية للمشكلة).

04-اختيار البديل الأفضل: اختيار بديل من البدائل الأخرى بحسب السياق المنطقي للمفاضلة ومن اهم معايير المفاضلة ندكر:

-تكلفة البديل المترتبة عمه عمد تنفيذه.

-قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة لحل المشكلة المحددة.

-نوعية المعالجة التي يقدمها ايزاء المشكلة (كلية/جزئية).

-مدى انسجام البديل مع اهداف السياسة العامة.

-مدى السرعة والتوقيت.

-درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل.

05-الاختبار التجريبي للبديل: اختبار البديل للتأكد من سلامة اختياره ومن جدوى نتائجه وانعكاساته تمهيدا لاعتماده مشروعا مستقبلا مثلا نظام .LMD

06-التنفيذ الفعلي للبديل: يتطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الإجراءات هي:

-صياغة البديل.

-اختيار الوقت المناسب للإعلان عنه.

-تهيئة البيئة الداخلية المعنية بالتنفيذ (الموارد البشرية والمادية، الإدارات، الأقسام).

-تهيئة البيئة الخارجية والراي العام والمجتمع لضمان الالتزام وحسن التجاوب مع القرار.

07-المتابعة ورقابة التنفيذ: متابعة ومراقبة تنفيذ البديل بالشكل الدي يعزز من استمراريته التطبيقية والعملية لتحقيق نجاح في تحقيق النتائج المتوقعة منه، ويكون دلك من خلال:

-برنامج واضح ومتكامل لتقييم مراحل التنفيذ في ظل ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية بتفعيل قنوات اتصال داخلية وخارجية.

-المعالجة والوقوف على المشكلات المصاحبة للتنفيذ وتقويمها ومعالجتها.

08-تقويم النتائج والآثار:

-تأثير السياسة العامة المتبناة.

-النجاح او الفشل تماشيا مع الأهداف والبرامج المراد بلوغها.

-مدى الفجوة والتطابق بين السياسة العامة المعلن عنها وبين ما ترتب عنها.

-تبيان مدى قدرة البديل الدي تم اختياره على معالجة المشكلة.

-صحو او فشل البديل.

المحاضرة رقم 03: صانعو السياسة العامة.

تتعد وتختلف الجهات التي تتولى عملية صنع السياسة العامة، والتي غالبا ما تتضمن جميع صانعي السياسة العامة الدين يعملون ضمن ميدان العمل الحكومي والوضع التنافسي الدي قد يتصف به، إضافة على عدد آخر من المهتمين والمعنيين بشكل خاص، وآخرين من خارج ميدان العمل الحكومي الرسمي ووضعه التنافسي ممن يشكلون ضغطا من خلال قوتهم على القادة الرسميين او على صانعي السياسة العامة في الدولة.

يمكن تقسيم الأطراف والفواعل المشاركة في صنع السياسة العامة الى صانعو السياسة العامة الحكوميين (الرسميين) الدين يمثلون السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومنهم غير الحكوميين (غير الرسميين) من الجماعات والأشخاص القادرين في التأثير على صانعي السياسة العامة الرسميين.

أولا: الجهات الرسمية الحكومية:

يمارسون دورهم في صنع السياسة العامة انطلاقا من خلال ما يتمتعون به من سلطات دستورية مباشرة بما يخولهم الحق في اتخاذ القرارات، ويتمون صناع السياسة العامة الرسميين من الفئات النوعية التالية:

01-**المشرعون (السلطة التشريعية):** التي تعد من اهم الجهات الرسمية التي تضطلع أساسا بتشريع القوانين واللوائح والأنظمة ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة، وتتباين الدول في كيفية تشكيل السلطة التشريعية ودورها وتأثيراتها في عملية صنع ورسم السياسات العامة. فبعضها يأخذ بنظام المجلس الواحد مثل لبنان ومصر وتركيا وروسيا، حيث تكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد يمثل جميع المواطنين والأحزاب السياسية الموجودة في الدولة.

والبعض الآخر يأخذ بنظام المجلسين ككندا والجزائر والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وفي الدول الموحدة يتألف الجهاز التشريعي فيها من مؤسسة واحدة سواء كانت تأخذ بنظام المجلس الواحد او نظام المجلسين لها سلطة اصدار التشريعات والقوانين بما لا يتعارض مع الدستور والأعراف الاجتماعية السائدة.

اما في الدول المركبة (الفيديرالية) التي يتكون جهازها التشريعي من مؤسستين او هيئتين هما الهيئة التشريعية الاتحادية التي تختص بصنع السياسات العامة على مستوى الدولة الفيدرالية كلها كما لو كانت دولة موحدة يمثل الشعب بأكمله ويقوم بانتخابه جميع افراد الولايات، أما الهيئات التشريعية المحلية او الإقليمية تهتم وتختص بالتشريعات على مستوى الأقاليم والولايات كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وماليزيا.

يتباين دور الهيئة التشريعية في صنع السياسة العامة بحسب تباين الأنظمة السياسية وقوة النخب السياسية، وكدا الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وقدرة السلطة التنفيذية، ومدى تمثيلها لحزب سياسي واحد قوي او عدد من الأحزاب السياسية، فمجلس العموم البريطاني يعتبر من اضعف المجالس التشريعية قدرة وفعالية في صنع السياسة العامة بسبب سيطرة حزب الأغلبية الحاكم عيه، كما ان اعلب أعضائه يشكلون السلطة التنفيذية، ويبقى دوره منحصرا في مناقشة تأهيل النخبة وتوظيف افرادها، على عكس الكونغرس الأمريكي الدي يلعب دورا رئيسيا في صنع السياسات العامة للحكومة الفيدرالية من خلا لجانه المتعددة.

وادا كانت الهيئات التشريعية في النظم الديمقراطية تتباين في أدوارها ضمن عملية صنع السياسة العامة، فان دورها في دول العالم الثالث والدول غير الديمقراطية يكون محدودا ومنعدما في بعض الدول كنتيجة لقوة وسيطرة السلطة التنفيذية باعتبارها صانع ومنفذ للسياسة العامة.

02-السلطة التنفيذية:

انطلاقا من تعريف السياسة العامة بانها برنامج عمل حكومي او هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة، مما يؤكد على الدور الكبير والمهم الدي تلعبه السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة. والسلطة التنفيذية هي الهيئة التي يقع على عاتها تنفيذ السياسة العامة الي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الامن وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة وهي تضم المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية البيروقراطية والافراد العاملين فيها.

يختلف تكوين السلطة التنفيذية من نظام سياسي الى آخر، ففي النظام الرئاسي يعتمد على مبدأ أحادية السلطة التنفيذية التي تكون بيد رئيس الجمهورية على عكس النظام البرلماني الدي يأخذ

بثنائية السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة ومجلس الوزراء، اما في نظام الجمعية النيابية تكون هيئة مكونة من عدة اشخاص منتخبين من قبل الجمعية النيابية وخاضعين لها.

ادا كان للسلطة التنفيذية دورها المهم والبارز في صنع السياسة العامة في البلدان المتقدمة خصوصا في مجالات السياسة الخارجية والعسكرية كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية، حيث يتمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة في هدا المجال بموجب الدستور الأمريكي تفوق كثيرا سلطاته في المجال الداخلي، وهدا لا يعني غياب السلطة التشريعية فالتوازن يبقى قائما بين السلطتين ودور السلطة التشريعية مراقبة السلطة التنفيذية وتقييم تنفيذها لبرامج السياسة العامة.

لا يقتصر دور السلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية فقط، بل لها دورها واهميتها في إدارة العملية السياسية، كما يبرز دورها كدلك في اختصاصها التشريعي من خلال تمتعها بصلاحيات تخولها من اقتراح مشاريع قوانين وفرض الأوامر واللوائح والقوانين والحرص على تنفيذها.

توجد العديد من الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث وخصوصا في بعض الدول الافريقية بقيت السلطة التنفيذية فيها صاحبة اليد الطولى في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة، نتيجة تركيز السلطة في يد الحاكم السياسي، والطريقة الشخصية في ممارستها.

03: السلطة القضائية.

ممثلة في تلك الأجهزة والمؤسسات القضائية والقانونية المعنية بوضع السياسات العامة القضائية، وهي التي تقوم بمهمة وصياغة النصوص القانونية وتحقيق العدالة ومدى تطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة، وإصدار الاحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية.

تلعب المحاكم دورا مهما في التشريعات السياسية مثل:

-تقرير ما ادا كانت السياسية العامة تتماشى مع الدستور ام لا؟.

-لعب دور الوسيط بين صانعي السياسة العامة وبين منفذيها من خلال التوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة.

-التأكد من تطبيق الأوامر والقرارات التشريعية.

-بالإضافة الى دور تقويم السياسة العامة والخطط والبرامج المنبثقة عنها، والنظر في سلامة التصرفات المالية والخدمات العامة والملكية العامة.

ثانيا: الجهات غير الرسمية (غير الحكومية).

لا تنحصر مهمة رسم وصنع السياسة العامة فقط في مشاركة الجهات والقوى الرسمة، بل توجد جهات أخرى تصنف على أنها غير رسمة تشارك في التأثير على صانعي السياسات العامة، وهم يشاركون من خلال التأثيرات والضغوطات التي يطلقونها ويؤثرون بها على صاني السياسات العامة الرسميين، لما يملكونه من قوة، ومن هده الجهات او الفواعل غير الرسمية نجد الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، المواطنون...

01-الجماعات الضاغطة: هي تلك الجماعات المؤثرة التي تتصف بالسمات المتمثلة بنوع من التنظيم وبممارسة الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسميين في سبيل تحقيق هدف مقصود تسعى اليه الجماعات. والجماعات الأكثر تنظيما والأكثر مواردا والأفضل قيادة هي التي تكون أكثر تأثيرا في توجيه الكثير من السياسات العامة لصالحها على حساب الجماعات الأخرى.

تلعب الجماعات الضاغطة دورا مهما وعمليا في بلورة المطالب وتجميعها وايصالها لصانعوا السياسات العامة ومتخذو القرار في الدولة، وكدا طرح بدائل السياسات العامة المرتبطة بها، من خلال ممارسة الضغط السياسي على القادة السياسيين وصناع السياسة العامة الرسميين من اجل تحقيق هدف او اهداف مقصودة خدمة لمصالح الجماعات، حيث تمتلك الجماعات الضاغطة عدة وسائل تساعدها في التأثير، وتكون غالبا مؤمنة عن طريق تمثيل مؤسساتي، وتستهدف هده الجماعات القرارات السياسية من خلال النواب والمترشحين للانتخابات معتمدة على عدة وسائل ندكر منها:

-الاعتماد على الجانب المادي والاغراء المالي.

-الاعتماد على ربط شبكة من العلاقات مع صناع القرار باستخدام وسائل الاتصال الرسمي وغير الرسمي.

-الاعتماد على وسائل الاعلام التي تمتلكها وكدلك وسائل العنف والتهديد

- تسعى الى تزويد الوزراء وقادة الخدمة المدنية ورؤساء اللجان الفنية بالمعلومات الدقيقة الداعمة لمصالحها.

02-الأحزاب السياسية: الحزب السياسي هو تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام، وله برنامج سياسي يسعى بمقتضاه الوصول الى السلطة، فالحزب السياسي هو منظمة غير رسمية تنشأ في

الوسط الاجتماعي باتفاق مجموعة من الافراد في ظروف وزمن معين لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها استلام القيادة السياسية في البلاد والمشاركة فيها.

تعتبر الأحزاب السياسية من اهم متغيرات النظم السياسي، وتقوم بعدد من الوظائف الأساسية في المجتمع:

-وظيفة المشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها.

-التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية.

-التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي.

-تجميع المصالح والتعبير عنها.

-تمثيل الآراء والتعبير عنها.

تتنوع أدوار الأحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة تبعا لنوعية الأنظمة السياسية التي تعكس البنية الشكلية للنظام الحزب القائم في المجتمع، وبصورة عامة فان الأحزاب السياسية تقوم في المجتمع بمهمتين أساسيتين هما:

-التعبير عن اهتمامات الناس ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفعل الضغط الدي تمارسه الأحزاب السياسية على صانع السياسة العامة الرسميين.

-نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة الى الناس والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة ازائها اما دعما وتأييدا او مواجهة ورفضا.

ادا يمكن القول ان: الأحزاب السياسية يمكنها ان تؤثر ضمن دائرة السلطة ذاتها داخلها من خلال استلام الأحزاب مقاليد السلطة والحكم وتقوم بتشكيل السلطة او تجديد بنيتها وتحديد مساراتها وتوجيه عملية رسم السياسة العامة طبقا للأيديولوجية والتوجهات الفكرية التي تؤمن بها، وأحزاب المعارضة تترصد حركة الحكومة وكيفية صنعها للسلسات العامة، بمعنى عندما يكون الحزب السياسي في المعارضة فانه يمارس دورا مهما في الرقابة المستمرة على أداء الحكومة ويؤثر بطريقة غير مباشرة على صنع السياسة العامة من خلال الضغط عليها لأجراء التعديلات ومعالجة النقائص، كما تعمل الأحزاب المعارضة باستخدام كل الوسائل الشرعية التي يخولها القانون الاعتراض على إقرار القوانين من طرف الهيئة التشريعية في حالة تعارض مضامين هده التشريعات والقوانين مع

توجهاتها ولا تخدم مصالحها. (في الأنظمة التسلطية يسيطر الحزب على السلطات الثلاث ويوجهها ويصنع السياسة العامة وينفذها).

03-الرأي العام: يعتبر الراي العام أحد اهم الوسائل غير الرسمية في التأثير على رسم السياس العامة من خلال ممارسة الضغط على بعض السياسات (اتجاهات ومواقف الناس تجاه موضوع او قضية او مشكلة في المجتمع) ويشترط ان تكون لهده الجماهير مستوى واحد.

ووسائل الاتصال الجماهيري هي المعبرة عن اتجاهات الراي العام مثلا تحدد المشاكل والمواقف والقضايا التي يجب ان تتدخل الحكومة لحلها، وبالتالي وضع اللبنة الأولى للسياسة العامة، كما قد يقدم الراي العام نقدا للسياسة العامة اثناء عملية التنفيذ مما قد يدفع بالقائمين على هده العملية بإعادة النظر او التراجع او التعديل في هده السياسات، ويرتبط مستوى الراي العام بمستوى الوعي فكلما كان مستوى الوعي عاليا كلما كان أكثر تأثيرا.

04-المواطنون: ان العديد من السياسات العامة الحكومية المهمة والمتخذة تكون معبرة عنها من قبل المعنيين كالسياسيين والأكاديميين، مثلا ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وتوزيعها، فقد تولدت من خلال النظرية الاقتصادية التي طرحها علماء الاقتصاد، وادا كان من الشائع اثناء صنع السياسة العامة اغفال دور المواطن كمؤثر وفاعل في عملية الصنع وان مشاركته تبقى محدودة في ممارسة العمل السياسي وفي السياسات العامة حتى في اكثر الدول الديمقراطية، ولكن لا يعني هدا نفيا مطلقا لدور الموطن في السياسة العامة او عدم اهتمامه بها.

مثلا في سويسرا يشارك الفرد فعليا في التصويت ومناقشات السياسة العامة ويؤخذ رأيه في اجراء التعديلات اللازمة على الدستور وفي التصويت على مقترحات متعلقة بالضرائب قبل إقرار مبالغها رسميا. وكدا سياسة الايدز في أمريكا حيث استجابة الحكومة لها بفعل مساهمات فردية مثل مساهمة الجنرال "أفيرت كوب everett koop" والكاتب الروائي " لاري كرامر larry kramer والباحثة المختصة في الطب "ماتلدا كريم matilda karim.

يتباين دور واهمية مشاركة المواطن في رسم السياسة العامة من دولة لأخرى، وهدا راجع لطبيعة النظام الدي تأخذ به الدولة.

المحاضرة رقم 04: نظريات رسم السياسات العامة وصنع القرارات

لقد طور علماء السياسة العديد من النماذج والنظريات والمداخل لتحليل عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات ومكوناتها الأساسية، وهي تساعد في تقديم تفسيرات لكيفية صنع السياسة العامة وتمنع التناول العشوائي للبيانات والمعلومات المرتبطة بالسياسة العامة.

أولا: المداخل الفنية:

يركز على تصميم وتخطيط السياسة نفسها، وكدا على تطبيق معطيات وأساليب النظرية الاقتصادية والأساليب الإحصائية لتحليل عناصر السياسة العامة بصورة فنية (استخدام تحليل التكلفة والمنفعة في تحديد كفاءة السياسات العامة وفي تقييمه لكفاءة البرامج الحكومية).

01-نموذج الكلي الرشيد (العقلاني): يقوم هدا النموذج على افتراض اقتصادي مفاده ان السياسة العامة الرشيدة هي التي تحقق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي، وعلى الحكومة ان تتبنى السياسات العامة التي تحقق أكبر قدر من المكاسب والفوائد للمجتمع بأقل تكلفة، ولا ينبغي على صانعي السياسات العامة ومتخذي القرارات تبني أي سياسة عامة عندما ترتفع تكلفتها مقارنة مع عوائدها التي تقل.

كما يجب على متخذي القرارات اتخاذ السياسات العامة التي تزيد فوائدها وعوائدها علة كلفة تطبيقها، وفي هدا النموذج نجد نمطين هما:

-الأول يركز على تحديد قيم واهداف وخيارات وبدائل صنع القرار يتم في وقت واحد.

-الثاني يركز على تحديد القيم والاهداف في المرحلة الأولى ثم الانتقال لدراسة وفحص الخيارات والبدائل.

عناصره:

-متخذ القرار يواجه مشكلة محددة قابلة لان تستوعب وتدرس.

-الأهداف والمقاصد والقيم التي تقود متخذ القرار واضحة ومرتبة تبعا لدرجة أهميتها.

-البدائل المختلفة لمواجهة المشكلة قد فحصت وحددت.

-النتائج المتوقعة قد حددت تكلفة القرار.

-متخذ القرار سوف يختار البديل الدي يحقق الأهداف ويقارنه مع البدائل الأخرى

النقد: رغم أهمية العقلانية او الرشد باعتبارها متطلبات هامة في اتخاذ القرارات الا ان هدا المدخل تعرض للنقد:

-يرى أصحاب هدا المدخل ان متخذ القرار لا يواجه مشاكل وعلى العكس ان في حاجة الى جهد لتحديد المشكلة ومعالجتها.

-هي نظرية غير واقعية (متخذ القرار يجمع كل المعلومات ويملك كل البدائل وحساب جميع التكاليف).

أ-القيود النفسية: قدرات متخذ القرار محدودة في حساب التكاليف واختيار البدائل.

ب-تعدد القيم: عند الانتقال من القيم الفردية الى الجماعية.

ج-القيود التنظيمية: القيم التي تضعها المنظمة تمنع الفرد من اتخاذ القرار لوحده.

د-قيود التكاليف: لا بد من تكاليف كبيرة للوصول الى القرار العقلاني.

هـ-قيود الموقف: التأثر بالماضي والحاضر والمستقبل.

02-النموذج التدريجي (شارلس ليند بلوم): السياسة العامة هي استمرارية للنشاطات الحكومية لكن بشيء من التعديلات التدريجية، ويرى ليند بلوم ان نموذج الكلي الرشيد لا يمكن تحقيقه في الواقع للأسباب التالي:

-محدودية المعرفة التي يملكها مخذ القرار.

-عدم قدرة الانسان على التعامل مع المشكلات المعقدة بسب محدودية القدرات الفكرية (التفكيرية) ونقص المعلومات.

- ارتفاع تكاليف التحليل وصعوبة الالمام بجميع البدائل وتبويبها.

لقد وضع هدا النموذج "شارلس ليند بلوم" في مقالته الشهيرة "التخطيط العشوائي" التي نشرها سنة 1959 وتتمثل عناصر هدا النموذج في النقاط التالية:

-عملية اختيار الأهداف والغايات متداخلة وليست مستقلة.

-متخذ القرار يأخذ بعض البدائل وليس كلها.

-عند تقييم البدائل يكون التركيز على البدائل المهمة فقط.

-المشكلة التي تواجه متخذ القرار قابلة للتحليل وإعادة التعريف.

تسمح التدريجية بإعادة النظر في الهدف والوسائل لتسهيل السيطرة على المشكلة، كما انه لا يوجد قرار وحيد ولا وحل وحيد للمشكلة.

لقد وضع ليند بلوم ثلاثة محددات تمكن المؤسسات المنوط بها وضع السياسة العامة بالقيام بنظرة محددة (الوقت، التكلفة، توفر المعلومات).

-القرار قابل للنقاش لتفادي المشاكل في المجتمع بين مختلف القوى.

-التقليل من الاخطار وعدم التأكد والمغامرات.

-التكيف مع الواقع.

03-النموذج المختلط: لقد دعا العالم "أميتا اتزيوني" الى إيجاد نموذج توفيقي في عملية صنع القرار واتخاذه، يأخذ بعض الأساسيات

من النموذج الكلي الرشيد كما يأخذ من أساسيات النموذج التدريجي:

-الاستفادة من المعطيات العقلانية.

-الاستفادة من المعطيات التدريجية.

بالشكل الدي يؤدي الى صنع السياسة العامة التي يمكن ان توصف بالحركية والديناميكية وتجنيب السياسة العامة مثالية العقلانية ورتابة التدريجية.

<u>الانتقادات للكلي الرشيد:</u>

-غير واقعي يتسم بطابعه الميثالي او الطوباوي الخيالي.

-صانع القرار هو انسان ليس بمقدوره امتلاك العقلانية الكاملة.

-لا يمكن تحقيق المعرفة الكاملة الشاملة من قبا متخذ القرار.

-طبيعة الوظيفة في حقل الإدارة ليست واحدة او متماثلة في مستوياتها.

<u>الانتقادات الموجهة للتدريجية</u>:

-التركيز على الحاضر والماضي وتجاهل التحولات المستقبلية.

-يسهم في خدمة القرارات الصغيرة (فائدة محدودة).

-لا يتناسب مع القرارات الكبيرة والاساسية الهامة والخطيرة مثل اعلان الحرب، التحولات الاقتصادية...

= ضرورة إيجاد نموذج جديد يسمى بالنموذج المختلط، يجمع بين الأساليب الرشيدة التي تحدد الخطوات العريضة للسياسة العامة والأساليب التدريجية التي تعمل وتسهم في تطويع تلك السياسات العامة وجعلها متوافقة ومتكيفة مع الواقع السياسي والاجتماعي للإدارة الحكومية (توظيف طرق النموذج الكلي الرشيد إضافة الى طرق النموذج التدريجي في وقت واحد وضمن مواقف مختلفة).

*-الرشيد: العناية الواضحة بالتفاصيل.

*-العناية بالنتائج المهمة.

ثانيا: المداخل السياسية:

يركز على عمليات صنع السياسات العامة والمؤثرات والتفاعلات المختلفة بين الجماعات الشعبية والرسمية المهتمة بسياسة عامة معينة، ويركز على استخدام منهجية العلوم الاجتماعية والسياسية لدراسة عمليات صنع السياسات العامة، وتركز_دراسة السياسة العامة في الاتجاه السياسي على موضوعين هما: أسباب السياسة العامة، لمادا يتم اختيار سياسات معينة دون غيرها؟ وكيف تتم عمليات صنع السياسة العامة.

01-نموذج الجماعة في عملية صنع السياسة العامة: ينطلق هدا النموذج من ان التفاعل والكفاح الحاصل بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، لدا فالسياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات في التعبير عن ارادتها، والسياسة العامة معبرة عن صراع الجماعات للتأثير في السياسة العامة ويتولى النظام السياسي مهمة إدارة دلك الصراع من خلال:

-تأسيس قواعد اللعبة في الصراع بين الجماعات.

-ترتيب الحلول الوسيطة والتوازنات بين المصالح.

-العمل على تنفيذ الحلول في شكل سياسة عامة معينة.

-تطبيق هده السياسة العامة بشكل قوي وفعال.

السياسات العامة كنتاج لتنافس والصراع بين المجموعات الاجتماعية، والسياسة العامة في مجال معين هي نتيجة للتوازن بين مصالح المجموعات الدي تم التوصل اليه من خلال التنافس في لحظة معينة.

المجموعة هي عبارة عن تنظيم يضم أفراد على أساس من المصلحة المشتركة، وتصبح هده المجموعة جماعة مصلحة حينما تقدم مطالب لأي من مؤسسات الحكومة.

السياسة العامة تعكس مصالح الجماعة المسيطرة، ومع تغير موقعها خسارة او ربحا، فإن السياسة العامة تتغير لصالح الجماعة الجديدة (جماعة المصلحة + القوة + الصراع).

جوهر نموذج الجماعة يرتكز على تحليل عملية التفاعل بين عدد كبير من الجماعات التي تشكل بدورها النظام الاجتماعي ككل، وتتفاوت قوة الجماعات لمجموعة من الاعتبارات هي : عدد الأعضاء، الاهتمام، اشكال التنظيم....

02-نموذج النخبة في عملية صنع السياسة العامة: (السياسة كخيارات النخبة):

السياسة العامة تعبر عن قيم وتفضيلات النخبة الحاكمة، والمجتمع مقسم الى شريحتين الدين يحكمون والمحكومين، والشريحة الأولى هي الأكثر أهمية في النظام السياسي لأنها أكثر تنظيما وتحكما في القوة السياسية والقرار السياسي (المجتمع مقسم الى قسمين: قسم من يمتلك القوة وقسم من لا يمتلك القوة).

يرى "توماس داي وهارمون زكلار" أن السياسة العامة هي اختيارات النخبة الحاكمة (السياسيين والاداريين):

-تقررها وفق رغباتها وميولاتها.

-الجماهير غير مبالية بتوجهات السياسة العامة.

-هناك من يصنع القرار (النخبة) وهناك من يلتزم به (الجماهير).

-المجتمعات مقسمة الى قلة بيدها القوة وكثرة مستضعفة.

-الفئة القليلة هي التي توزع الخيارات وتحدد السياسات العامة.

-توجد صعوبة كبيرة في الانتقال الى النخبة (معزولة وضيقة).

-السياسة العامة لا تحمي ولا تلبي المصالح العامة.

-لا تخضع النخبة الحاكمة لضغوط الجماهير الأغلبية إلا بنسبة محدودة.

السياسة العامة بحسب هدا النموذج هي استفزازية للجماهير كونها تعنى بمصالح القلة وقيمهم على حساب الكثرة ومصالحهم وقيمهم (الأنظمة السياسية القائمة في العديد من دول العالم الثالث).

03-نظرية النظم: (السياسات العامة كمخرجات النظام السياسي والإداري).

تستخدم في دراسة النظم السياسية والأحزاب السياسية في صناعة القرارات ورسم السياسات العامة، ويتم الاستعانة بها عند تجزئة النظام، الامر الدي يساعد على دراسة وتحليل كل قطاع أو مكون من مكونات النظام الكلي.

السياسة العامة هي مخرجات النظام السياسي الكلي القائم في المجتمع والبيئة الاجتماعية، ويعتمد في آلياته على مفاهيم وأساليب المعلومات من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية.

يتم النظر الى السياسة العامة حسب هدا النظرية على أساس انها استجابة النظام السياسي للمدخلات والمطالب الواردة من البيئة المحيطة به، وتنطلق عملية تحليل السياسة العامة من تحديد الطرق التي يستجيب فيها النظام السياسي للضغوط التي تأتيه من البيئة المحيطة.

-هده النظرية تهتم بكيف تبدأ العملية وكيف تنتهي ومن يشترك فيها.

-البداية تبدأ بالمطالب عن طريق التعبير عن المصالح وتجميعها حتى تصل الى عملية المخرجات التي في إطارها يتم توزيع المداخل، وفي إطار دلك يعمل النظام السياسي بطريقة منتظمة ونظامية، حيث يستمد المدخلات بمختلف مصادرها ونوعياتها من بيئته الداخلية والخارجية، ثم يقوم بالتعامل مع المدخلات من خلال عمليات العلبة السوداء وبالتالي تحويل تلك المدخلات الى مخرجات تمثل مجموعة القرارات المشكلة للسياسة العامة.

صنع السياسة العامة في الجزائر

يتوقف نجاح صنع السياسة العامة لأي دولة بقدر كبير على مدى قدرة النظام السياسي على تحقيق استجابة فعلية لمتطلبات وحاجات المجتمع واحداث توازن بين مختلف مكوناته، وكدلك مدى مشاركة كل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية في هده العملية.

المحاضرة رقم 05: دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر:

___يلعب الدستور دور مهم في صناعة السياسة العامة وتنفيذها، كونه ينظم عملية اتخاذ القرار ويحدد من يقوم بصنع السياسة العامة دون الخروج عن القواعد والقوانين التي تحكمها، كما يحدد العلاقة بين السلطات والهيئات والأشخاص الدين لهم القدرة على اتخاذ القرارات.

لقد خصص الدستور الجزائري مجموعة من القواعد واقراره في جملة من المواد على إلزام صانع السياسة العامة والقرار في الجزائر على ضرورة الالتزام بما جاء في الدستور، حيث اقرت المادة 34 من دستور 2016 على ان: "كل المواطنون والمواطنات متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات بإزالة جميع العقبات التي تحول دون تفتح شخصية الانسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

كما حدد الدستور الفواعل الرسمية التي تضطلع بصنع واقتراح السياسة العامة والتصويت عليها ومناقشتها والمصادقة عليها، ممثلة في كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، حسب ما تنص عليه المادة 98 من الدستور على ضرورة تقديم بيان السياسة العامة الى المجلس الشعبي الوطني ومناقشته والمصادقة عليه بالقبول او بالرفض.

تتفاوت درجة المشاركة في عملية صنع السياسة العامة سواء بالنسبة للجهات الرسمية أو غير الرسمية، وهدا نتيجة للتطورات التي حدثت على مستوى الحياة والساحة السياسية في الجزائر خاصة بعد دستور فيفري 1989 وبروز فواعل جديدة.

أولا: دور السلطة التشريعية كفاعل في صنع السياسة العامة في الجزائر:

تتألف المؤسسة التشريعية في الجزائر من مجلسين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، أي الاعتماد على نظام المجلسين بدلا من نظام المجلس الواحد الدي كان معمول به من دستور 1976 الى 1989، حيث اقر المشرع الجزائري على انشاء غرفة ثانية من تعديل دستور 1996 حسب المادة 98، وقد منح التعديل الدستوري 2016 حق المبادرة بالتشريع للمجلس الشعبي الوطني بمجرد اقتراح من طرف 20 نائبا وتوسيع المشرع الجزائري لحق المبادرة بالتشريع لأعضاء مجلس الامة الى جانب النواب حيث يمكن لعشرون 20 عضوا في مجلس الامة اقتراح قانون على ان تودع بمشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بمكتب مجلس الامة.

كما احتفظ التعديل الدستوري لسنة 2020 بتعزيز موقع السلطة التشريعية وتفعيل دور البرلمان بمنحه كافة الصلاحيات، وتفعيل آليات التشريع لنوابه وبتقليص مركز رئيس الجمهورية في مجال التشريع وإعطاء الأغلبية البرلمانية مركزا قانونيا ممتازا. فقد أبقي التعديل الدستوري 2020 حسب المادة 114 منه، على انه يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

يضم المجلس الشعبي الوطني حاليا 407 مقعدا منها 8 مقاعد مخصصة للجالية الجزائرية في الخارج، وينتخب أعضاؤه لمدة 05 سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، أما مجلس الامة فقد تأسس بموجب دستور 28 نوفمبر 1996بموجب المادة 98، ويتم انتخاب ثلثي 3/2اعضاء مجلس الامة من بين أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية أي انتخاب غير مباشر وسري، بمقعدين عن كل ولاية ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الامة من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، ومدة نيابية 06 سنوات، كما يتم تجديد تشكيلته بالنصف كل 03 سنوات.

يساهم البرلمان في صنع السياسة العامة بالتشريعات والنصوص القانونية وإلزام الحكومة بتنفيذها، بل يتعداها للرقابة على اعمالها، وفي هدا الصدد حرص الدستور الجزائري لسنة 2016 على تقوية الدور الرقابي للبرلمان من خلال اعتماده صيغة الوجوب لإلزام الحكومة بتقديم بيان السياسة العامة للمجلس الشعبي الوطني، بما يمكن البرلمان بالاطلاع على مهامه الرقابية ومتابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذ مخطط عملها، وفي نفس السياق سعى تعديل 2020 لتوفير كل

الصلاحيات وتفعيل آليات الرقابة لنواب البرلمان، لا سيما فيما يخص مراقبة عمل الحكومة طبقا لأحكام المواد 115، 157، 158، 160، 161.

ثانيا: دور السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة.

على إثر التعديل الدستوري لسنة 1989 و1996، 2020 وبموجب احكام الدستور يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وهي من الفواعل الرسمية التي لها دور مهم وجوهري في صنع السياسة العامة في الجزائر. وتتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من رئيس الجمهورية والحكومة.

01-دور رئيس الجمهورية في عملية صنع السياسة العامة:

لقد عززت مختلف الدساتير الجزائرية سلطة ومكانة رئيس الجمهورية، ووجوده على رأس السلطة التنفيذية مكنه من المحافظة على مكانته وسلطاته الواسعة التي يتمتع بها، ويتولى هده السلطة كما نصت عليه المادة 70 من دستور 1996.

يساهم رئيس الجمهورية في رسم وصنع السياسة العامة في الجزائر على المستوى الداخلي والخارجي:

- **على المستوى الخارجي**: هو المسؤول على إقرار ووضع السياسة الخارجية للدولة والعمل على توجيهها، وهو الدي يعين وزير الخارجية الدبلوماسيين والسفراء وينهي مهامهم، ويعتمد المبعوثين الدبلوماسيين الأجانب واوراق انهاء مهامهم، ويصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة. كما نصت المادة 91 من دستور 2020 على ان رئيس الجمهورية له حق التصديق على المعاهدات الدولية دون الرجوع الى البرلمان لأخذ موافقته. مع العلم ان صنع السياسة الخارجية متمركز الى حد كبير في رئاسة الجمهورية بالتعاون مع مجموعة من الأطراف وعلى راسها المؤسسة العسكرية الي لها دور مهم في هدا المجال.

- **على المستوى الداخلي**: يتمتع رئيس الجمهورية بمكانة هامة في الدولة، ويعتبر محور العملية السياسية في الجزائر، ومن الصلاحيات التي تلعب الدو الأكبر في تعزيز دوره وتدخله في عملية صنع السياسة العامة الداخلية نجد:

أ-رئاسة مجلس الوزراء: حسب ما نصت عليه المادة 74 الفقرة 04 من دستور 1996، ويضم مجلس الوزراء جميع أعضاء الحكومة تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وصلاحيته تتمثل في كونه الموجه والمقرر في مختلف القضايا التي لم يفصل فيها على مستوى الحكومة ورئاسة الجمهورية، لدا يعتبر

مجلس الوزراء اهم هيئة تتيح له التدخل في صنع السياسة العامة كونه يترأس ويناقش جميع الاعمال بالتشاور مع الوزير الأول:

-تحديد السياسات العامة للدولة.

-اتخاد القرارات الهامة الملزمة للحكومة.

لا يمكن اتخاد قرار او برنامج سياسة عامة دون موفقته، وبالتالي يصبح موقفه من السياسة العامة دو أهمية كون الحكومة بعدما تقوم بضبط سياتها وبرامجها تعرضه أمام مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء.

ب-سلطة التعيين: يتمتع رئيس الجمهورية بتعيين الوزير الأول وينهي مهامه (المادة 77 الفقرة 5 من دستور 2008) حسب ما جاء في المادة 103 الفقرة 05 من دستور 2020، كمل يتولى كدلك تعيين الوزراء بعد اقتراح الوزير الأول حسب المادة 104 من دستور 2020، وكدلك لرئيس الجمهورية سلطة التعيين في الوظائف المدنية حسب المادة 92 من دستور 2020، وتنص المادة 91 من دستور 2020 على ان رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو المخول للتعيين في الوظائف العسكرية، كما ان رئيس المجلس الأعلى للأمن ووزير الدفاع.

ج-سلطة التشريع وإصدار الأوامر الرئاسية: حسب ما نصت عليه المادة 142 من دستور 2020، يستطيع رئيس الجمهورية التشريع بأوامر، ويستطيع التشريع عندما يكون البرلمان في عطلة وعند عودته للانعقاد في اول دورة تشريعية. اوفي حالة شغور المجلس الشعبي الوطني او في الحالات الاستثنائية، على ان يخطر المحكمة الدستورية بشأن دستورية هده الأوامر، على ان تفصل فيها في اجل أقصاه 10 أيام.

د-متابعة وتقييم السياسة العامة: يشرف رئيس الجمهورية بنفسه او عن طريق التقارير التي تعدها له مختلف اللجان المختصة على تقييم ومتابعة السياسات العامة ومن خلال الخرجات التي يقوم بها.

02-دور الحكومة في رسم السياسة العامة في الجزائر:

تعتبر الحكومة الطرف الثاني من السلطة التنفيذية، وهي مكونة من الوزير الأول والوزراء الدين يختارهم الوزير الأول يجتمعون في مجلس الحكومة، الدي يضم أعضاء الحكومة تحت رئاسة الوزير الأول ومهمته التسيير والتنفيذ لكل ما يصدر من طرف رئيس الجمهورية من قرارات في مجلس الوزراء.

تقوم الحكومة برسم السياسة العامة للبلاد وبطها لبرامجها بعد المصادقة عيه من طرف مجلس الوزراء، يبادر الوزير الأول بعرضه على المجلس الشعبي الوطني للحصول على الموافقة عليه، كما يقدم عرضا حوله لمجس الأمة.

كما تعمل الحكومة على تعزيز دورها في صنع السياسة العامة من خلال التشريع عن طريق المبادرة بمشاريع القوانين اللازمة لتنفيذ برامجها المختلفة التي التزمت بها امام البرلمان، ويقدم الوزير الأول مشروع القانون باسم الحكومة.

***-دور الوزير الأول**: يسهر الوزير الأول على تنفيذ البرامج التي صادق عليها البرلمان، كما يقدم سنويا بيان او برنامج السياسة العامة للمجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المادة 111 من دستور 2022 ويترتب عن تقديم بيان السياسة العامة اجراء مناقشة عامة امام الغرفة الأولى للبرلمان، والوزير الأول هو بمثابة مساعد اول لرئيس الجمهورية في تطبيق برنامجه وتنسق عمل الحكومة واعمال مجلس الوزراء.

يضبط الوزير الأول مخطط عمله لتقديمه وعرضه امام مجلس الوزراء والمجلس الشعبي الوطني، ويمكنه ان يكيفه على ضوء المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية، كما يقدم عرضا حوله لمجلس الامة.

لقد اكدت كل الدساتير الجزائرية على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة في إطار لخلق التوازن والتعاون بينها، الا ان الواقع يؤكد منح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة على حساب السلطة التشريعية خاصة منح رئيس الجمهورية الحق في التشريع عن طريق الأوامر والحكومة عن طريق تقديم مشاريع قوانين وهدا ما يضعف ويقلص من دور البرلمان في صنع السياسة العامة.

تبقى السلطة التنفيذية هي صاحبة المبادرة في عملية صنع السياسة وتنفيذها، فقد انصبت كل التعديلات الدستورية على توسيع صلاحيات هده السلطة.

رغم ما يقره المشرع الجزائري من دور مهم للبرلمان في صنع السياسة العامة وتوجيهها ومراقبة تنفيذها، من خلال التأكيد على ان مهمة التشريع كاختصاص للبرلمان يتيح له المساهمة في عملية صنع السياسة العامة، الا ان الواقع يثبت ضعف هده المؤسسة، ويرجع المختصون سبب هدا الضعف الى تكوين هده الهيئة من جهة وقوة السلطة التنفيذية من جهة ثانية.

ثالثا: دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة في الجزائر:

تعتبر السلطة القضائية هي السلطة التي تحكم المجتمع وتسير الدولة، فقد كرس دستور 1996 استقلالية السلطة القضائية في المادة 138 التي تنص على ان السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون حيث يعبر مبدأ الاستقلالية عن عدم جواز التدخل والتأثير من قبل أطراف أخرى على ما يصدر من القضاء من إجراءات واحكام وقرارات، كما يحظر على السلطة التشريعية والتنفيذية التدخل في القضاء.

منذ سنة 1996 أصبحت الميزة الأساسية للنظام القضائي الجزائري هو ازدواجية الجهات القضائية، فإلى جانب القضاء العادي تم تبني القضاء الإداري، وتتدخل السلطة القضائية في عملية صنع السياسة العامة من خلال المجلس الدستوري ومجلس الدولة

أ-المجلس الدستوري: حسب دستور 1996 وطبقا للمادة 163 انشاء مجلس دستوري يكلف بالسهر على احترام الدستور، كما يسهر على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، كما يعلن عن نتائج هده العملية بالإضافة الى دوره كجهاز استشاري:

-كمراقب لمدى دستورية القوانين.

-كمراقب للانتخابات والاستفتاءات.

-كجهاز استشاري في الحالات الخاصة (الحصار، الطوارئ، شغور منصب رئيس الجمهورية، الحالة الاستثنائية).

-مراقبة تطابق القانون الداخلي لغرفتي البرلمان مع الدستور.

ب-مجلس الدولة: هو بمثابة الهيئة العليا في النظام القضائي الإداري، في الوقت الدي تعد فيه المحكمة العليا الهيئة العليا في القضاء العادي، ويعتبر مجلس الدولة كهيئة قضائية يدرج ضمن الفواعل الرسمية التي لها تأثير في العملية السياسية بفعل ما أساد اليه من اختصاصات وصلاحيات من طرف المشرع الجزائري (اختصاصات قضائية، واستشارية)، ويتمتع بالاستقلالية اثناء ممارسة هده الاختصاصات حسب الفقرة 03 من القانون العضوي 01/98.

المحاضرة رقم 06: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر:

توجد الى جوانب الفواعل الرسمية في عملة صنع السياسة العامة في الجزائر مجموعة من الفواعل غير الرسمية، بغض النظر على درجة مساهمتها وفعاليتها وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة، واطلاقا من نتائج التحول السياسي الدي عرفته الحياة السياسية في الجزائر بموجب دستور فيفري 1989، وما نتج عنه من ظهور العديد من القوى السياسية في المجتمع من أحزاب سياسية وجمعيات، بما يتطلب ضرورة اشراك هده الفواعل الجديدة في إدارة العملية السياسية بصفة عامة وصنع السياسة العامة بصفة خاصة.

أولا: الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في الجزائر:

يشير الحزب السياسي الى دلك التنظيم الدي يعمل في إطار قانوني هدفه الوصول الى السلطة، والحكم او المشاركة فيها من خلال ممارسة السلطة الفعلية وفق برنامج الحزب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

يرجع تأسيس التعددية الحزبية في الجزائر الى دستور فيفري 1989، والدي نص على التعددية الحزبية (الجمعيات ذات الطابع السياسي حسب المادة 40 من دستور 1989)، كما كفل دستور 1996 في مادته 62 حرية انشاء الأحزاب السياسية وحقها في التعبير عن الراي والاجتماع بكل حرية. وقد عرفت الجزائر العديد من الأحزاب السياسية مند إقرار التعددية وفتح المجال امام المنافسة الحزبية والبحث عن كسب التأييد الجماهيري.

فتح النظام السياسي الجزائري امام الأحزاب السياسية للمشاركة في صنع السياسة العامة من خلال البرلمان، حيث يبادر النواب بالتشريع بتقديم اقتراحات قوانين بشرط تكون موقعة من طرف 20 نائبا، بمعنى يعتبر التمثيل الحزبي في البرلمان بمثابة أهم آلية في يد الأحزاب السياسية الجزائرية للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة، ودلك من خلال وظيفة التشريع التي خولها لها الدستور الجزائري، لكن ما يلاحظ على دور الأحزاب السياسية في الجزائر هو:

-تخلي الأحزاب السياسية عن وظائفها في مجال مقترحات القوانين (الضعف).

-غياب الأحزاب السياسية في أداء وظيفة التشريع.

-سيطرة كل من رئيس الجمهورية والحكومة على عملية التشريع.

الملاحظ هو دور ضعيف ان لم نقل دور غائب للأحزاب السياسية في رسم وصنع السياسة العامة، فمن مميزات الحياة الحزبية في الجزائر اعتكاف اغلب الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على عقد اجتماعات مع نوابها قبل الشروع في التصويت على قانون ما، واعلامهم بموقف الحزب منه وحثهم على التصويت بناء على دلك الموقف الدي اتخذه الحزب.

ثانيا: دورمؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة في الجز ائر: (قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012).

تعاظم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة العالمية، وبروز دوره في حماية البيئة وحضر استخدام الألغام وكدا المشاركة في المشاريع التنموية وتدعيم المسار الديمقراطي.

تلعب مؤسسات المجتمع المدني في كافة دول العالم، وخاصة في المجتمعات الديمقراطية دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في هذه المجتمعات، وتساهم في تعزيز السلوك المدني، ويفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دورا فعالا في ترسيخ الحكم الراشد من خلال أنها تستطيع أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء الحكومي عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها المساهمة في صياغة السياسات العامة وتنفيذها وإيصال الانشغالات من المواطنين إلى متخذي القرار في الدولة.

حتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني ان تلعب دورا فاعلا في صنع السياسة العامة لابد أن تتميز بالقدرة على التكيفAdaptation ، أي قدرتها على مواجهة التغييرات المختلفة الداخلية والخارجية، والتكيف مع البيئة المتواجد فيها، والتعقد من خلال تعدد الهيئات ووجود نظام سلمي داخلها، وانتشارها الجغرافي على نطاق واسع، إضافة إلى الاستقلالية في الذمة المالية والتسيير، ووجود التجانس والتماسك Cohérence داخل هذه المنظمات، بمعنى غياب الصراعات الداخلية.

ان الدراسة الكمية الجمعوية وتصنيفاها المختلفة بإمكانها تقديم مؤشرات هامة عن تطورها مند بداية التحول السياسي في الجزائر، الا ان هده الدراسة تبقى ناقصة ما لم ترفق بدراسة تهتم بالتطور الكيفي والمؤسسي الدي وصلت اليه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وهو الدي يسمح لها بالنشاط والفاعلية.

يمكن تقييم مدى فاعلية ودور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر من خلال المعايير التالية:

-القدرة على التكيف: الوظيفي، الزمني، الديمومة، التكيف الجيلي.

-الاستقلالية المالية والإدارية.

-التعقد وتعدد الهيئات والتنظيم والسلمية.

-التجانس وغياب وعدم وجود الصراعات الداخلية.

* طابع المرحلية بالنظر للعراقيل البيروقراطية وقلة الإمكانيات المادية وغاب الوعي الديمقراطي.

* تمويل حكومي وإمكانية قبول الهبات شرط التبليغ عنها ومصدرها وموافقة السلطة الإدارية بالإضافة الى اشتراكات الأعضاء.

* تعرف الجمعيات الجزائرية صراعات داخلية ما يدل على غياب التنسيق والتجانس داخلها.

انطلاقا من الأهمية التي أصبحت توليها الحكومة الجزائرية بمؤسسات المجتمع المدني، فقد تم تحديد هيئات لمد ومساعدة هده المنظمات، كما ان القانون ترك لها المجال واسعا لممارسة نشاطاتها ، كما تم تحديد وسائل الحصول على الموارد المالية، ففي السنوات الأخيرة تنامى دور مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر وبشكل خاص في مجال التنمية الاجتماعية ومحاولة التصدي لمشكلات الفقر والبطالة، ورغم دلك فقد تفاوتت اسهامات هده المؤسسات صناعة السياسة العامة خاص دور المؤسسات الوسيطة والنقابات المهنية التي تفرض نفسها بقوة للتأثير على بعض السياسات الحكومية.

رغم ان قانون الجمعيات يربط بين الجمعيات والسياسات العامة ومشاركتها في هده العملية بما يخدم الصالح العام، الا ان هدا القانون لم يحدد الآليات الكفيلة والتي تسمح بتفعيل هدا الدور، وبشكل عام فان الدور الدي تلعبه هده المنظمات يتخذ شكل التأثير والضغط على صانعي القرار وبلورة سياسات محددة تتجه غالبيتها نحو الدفاع عن حقوق الانسان او تمكين المرأة والمحافظة على البيئة، ورغم محدودية مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة فإنه يمكن الإشارة الى انه كان لها دور في طرح مجال النقاش حول بعض القضايا الهامة على الساحة السياسية مثل التعديلات الدستورية وكدا العلاقة مع البرلمان والاتصال غير الرسمي مع النواب في المجلس الشعبي الوطني بهدف الحصول على تشريع او إقرار النصوص الداعمة لمصالحها، بالإضافة الى دور

مهم لبعض الجمعيات في بعض المجالات خاصة جمعيات المستهلكين والتي يدخل عملها في الرقابة على تنفيذ السياسة العامة.

03-دور المواطنين في رسم السياسة العامة في الجزائر.

يتباين دور المواطن فيصنع السياسة العامة من نظام الى آخر، وتتبلور مشاركته من خلا ثلاثة صور هي:

*-المشاركة المباشرة في صنع السياسة العامة.

*-التأثير في السياسة العامة.

*-الالتزام بالسياسة العامة والسهر على تنفيذها وتطبيقه.

المواطن فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة، ويساهم المواطن الجزائري في عملية صنع السياسة العامة من خلال:

*-الاستفتاء (حول التعديل الدستوري 1996، حول قانون الوئام المدني 1999، حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 2005).

*-الانتخابات الرئاسية: 1995، 1999، 2004، 2009، 2014، 2019).

*-الانتخابات التشريعية (1997، 2002، 2007، 2012، 2017، 2022).

مشاركة المواطن في الانتخابات والاستفتاءات بمستوياتها المختلفة (وطنية محلية بالنسبة للانتخابات) تعتبر بمثابة آلية لتجميع المصالح وطريقة من طرق للتأثير في السياسة العامة وبالتالي المساهمة في صنعها بطريقة غير مباشرة، كما ان المقاطعة وعدم المشاركة في الانتخابات يعتبر أسلوب للتأثير في عملية صنع السياسة العامة.

تعتبر عملية اشراك المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر أكثر من ضروري، لما لهده العملية من أهمية في تكريس البناء الديمقراطي، ولما تشكله هده الفواعل من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها من الفواعل من قوة ورقابة على اعمال السلطة التنفيذية (الحكومة) بالقدر الدي يستدعي العمل على تفعيل دور ها الى جانب الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

كما تتطلب المرحلة الجديدة إيجاد وضرورة توفير الآليات السياسية والقانونية لتفعيل دور المؤسسة البرلمانية على ارض الواقع، وقيامها بدورها التشريعي المنوط بها والمكرس دستوريا، وكدا

اعتماد آليات فعال لترشيد السياسة العامة في الجزائر في ظل ترسيخ مبادئ الديمقراطية الحقيقية وتجسيد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة.

المحاضرة رقم 07: تنفيذ السياسة العامة في الجز ائر

إن الهدف من وضع السياسة العامة هو تنفيذها بشكل فعال وجيد من أجل تحقيق أهدافها والاستجابة المطالب المتعلقة بأفراد المجتمع كونهم المقصودين من هذه السياسة، إضافة إلى تحسين مستويات التنمية في المجتمع وفي مختلف المناطق، إلا أن عملية تنفيذ السياسة العامة عي عملية معقدة ومتشابكة تتطلب تضافر مجموعة من الوسائل المختلفة من أجل النفيذ السليم والصحيح لها والتي ينعكس فيها العمل الحكومي.

يتطلب تنفيذ السياسة العامة وجود جهاز اداري منظم وفعال من أجل إخراجها وتطبيقها على أرض الواقع بالشكل الدي يحقق الهدف والنتائج من وضع السياسات، ويحقق كدلك الرضا والقبول من طرف افراد المجتمع وضمان تحقيق المصالح العامة لأفراده.

يعرف التنفيذ بأنه تلك العملية التفاعلية بين الأهداف والعوائد المطلوب والمرغوب تحقيقها من إقرار السياسات العامة، أو تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمتها على أرض الواقع. أي أن التنفيذ بمثابة الحلقة التي تبقي الوسائل والأساليب والجهود المبذولة موجهة نحو غايات ومقاصد السياسات العامة، كما يقصد بالتنفيذ اتخاذ كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق الأهداف، أي هو ترجمة السياسة العامة بما تحمله من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة ينتظر أن يترتب على تطبيقها النتائج المرجوة.

يعتبر جهاز الإدارة العامة هو المخول له عملية تنفيذ السياسة العامة سواء على المستوى المركزي او المحلي، وفي ظل التحولات التي عرفتها الجزائر سنة 1989 والتحولات المؤسساتية التي عرفتها البلاد، وبعد الاحداث التي عرفتها البلاد والتي أثرت على عمل هده المؤسسات، حيث كان البحث عن الآليات المناسبة لتعزيز مؤسسات الدولة عن طريق إعادة البناء الهندسي للمؤسسات وإعادة تشكيل اداور الجهاز الحكومي وفي وظائفه.

تساهم الحكومة الجزائرية في عملية صنع السياسة العامة، وكدلك عملية تنفذها، رغم ان عملية التنفيذ هي عملية معقدة ومركبة وتتأثر بطبيعة الجهاز الإداري وهشاشته مما قد يؤدي الى إمكانية

انحراف السياسة العامة عن أهدافها، وتتم عملية تنفيذ السياسة العامة في الجزائر على عدة مستويات:

1-على المستوى المركزي: رئاسة الجمهورية، الحكومة، الهيئات الاستشارية.

2-على المستوى اللامركزي: الولاية، البلدية.

تلعب السلطة التنفيذية دورا مهما في تحديد الكاملة لبرامج العمل التنفيذي، والملاحظ ثنائية التنفيذ بين رئيس الجمهورية والوزير الأول خاصة على المستوى المركزي.

كما يسهر الوزير الأول على تنفيذ القوانين والتنظيمات، ودلك عن طريق المراسيم التنفيذية، وهو الدي يسهر كدلك على حسن سير الجهاز الإداري، كما تسهر الحكومة على تنفيذ البرنامج الدي يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني والمقدم من طرف الوزير الأول.

حسب ما جاء في المادتين 85 من دستور 1996 و125 من التعديل الدستوري 2008، فقد خول الوزير الأول سلطات عديدة تتجلى في التنفيذ والتسيير وفقا لما شرعه البرلمان من ناحية وما نظمه رئيس الجمهورية من ناحية ثانية.

كما يتولى الوزير الأول مهمة توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الدستور، وكدا السهر على حسن سير الإدارة العامة، إد تخضع اغلب الادارات العامة لسلطة ومراقبة الوزير والحكومة، كونه الدي يتولى تنظيم المصالح المركزية للوزارات ومصالح رئاسة الحكومة والإدارة المحلية، كما يتولى مهمة التعيين في الوظائف العليا لهده المصالح بمساعدة مدير الديوان والأمين العام للحكومة.

السلطة التشريعية:

يبرز دور البرلمان في تنفيذ برامج السياسة العامة من خلال سلطته وصلاحياته في مراقبة ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، وسنه للقوانين التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وهو الدي يؤطر عملية التنفيذ والرقابة بناء على ما نص عليه الدستور الجزائري.

السلطة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دورا مهما ومثرا في عملية تنفيذ السياسة العامة، باعتبارها السلطة التي تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها السلطة التشريعية والتنفيذية، وهي تكمل عملهما، وهي التي تحكم على مدى شرعية او عدم شرعية القرارات والتصرفات التي يصدرها الجهاز

الإداري، وتحديد مدى الانحرافات وحجم تعسفها في تطبيق التشريعات، وفي حالة ثبوتها تصدر احكاما بإلغائها والزامها بالتقيد بالقوانين المعمول بها.

المحاضرة رقم:08: تقويم آثارونتائج السياسة العامة في الجز ائر .

لا يمكن للسياسة العامة ان تفي بمتطلباتها بشكل فعلي وكلي ما لم ترفق بعملية جد مهمة ممثلة في عملية التقويم، والتي تعتبر بمثابة عملية أساسية، تهدف الى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسية العامة للتعرف وتحديد ما هو منجز ومحقق من الأهداف، وما يترتب على دلك من آثار على المجتمع ومقارنة النتائج مع الأهداف المخططة، على ان تكون هده العملية في إطار شمولي كمي ونوعي.

تسعى عملية التقويم لتحقيق هدف معرفي من خلال عملية التشخيص للواقع ورصد المعلومات وتحليل البيانات التي كانت وراء وضع السياسة العامة، إضافة الى المعلومات التي تتعلق بآثار ونتائج السياسة العامة، وقد برز الاهتمام بتقويم البرامج والسياسات بعد الحرب العالمية الثانية للوقوف على مختلف النتائج والآثار المترتبة عن السياسات التي انتهجتها الدول.

التقييم هو عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية. وهي عملية تعتمد على المعلومات المرتدة عن التنفيذ حول (النتائج والمخرجات) المطلوب من البديل المختار في التوقيت المتوقع وبالكيف المطلوب، بمعنى قياس مدى فعالية البرامج الحكومية في تحقيق الأهداف او مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التنفيذ وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرامج.

ادا هي العملية التي يتم بموجبها التأكد من مدى تحقيق السياسات العامة لأهدافها المحددة، من خلال تطبيق مناهج البحث والقياس للتأكد من مدى فعالية وكفاءة السياسة العامة. وقد قدم "توماس داي" مجموعة من التعريفات لتقويم السياسة العامة هي:

- تعني تقديرا لأثر السياسة العامة.
- تقدير الفاعلية أو التأثيرات الكلية للبرامج الوطنية في بلوغ أهدافها.
- فحص أو بحث موضوعي دو غاية تجريبية منظمة لتلك التأثيرات التي تنتجها السياسات والبرامج العامة من خلال الأهداف التي تنوي تحقيقها.

تقويم السياسة العامة هي عملية اختصاصية ذات طالع علمي وتطبيقي تهدف لفحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودراسة نتائجها وعوائدها وفوائدها.

ويوجه التقويم جل اهتمامه للآثار التي تتركها السياسات العامة على مطالب الجماهير او على المشكلة التي وضع البرنامج من أجلها، وهو يسمح على الأقل بإعطاء إجابات تقديرية ومعلومات واقعية للأسئلة التالية:

-هل هده السياسة حققت أهدافها؟

-ماهي كلفتها ومنافعها وعوائدها؟

-من المستفيدين منها؟

-ما الدي يحصل لو لم تكن هده السياسة قد رسمت؟

تؤدي عملية التقويم عدة وظائف رئيسية في مجال تحليل السياسات، وأول هده الوظائف واهمها تزويدنا بمعلومات موثوقة وذات مصداقية تخص أداء السياسات العامة وتكشف التقييم الدرجة التي تحققت فيها غايات معينة مثل تحسين الصحة واهداف معينة مثل الحد من الامراض المزمنة بنسبة 25%مثلا بحلول سنة 2030 بالجزائر.

أثر السياسة: POLICY IMPACT:

إن جوهر عملية تقويم السياسة العامة بشكلها الحقيقي لا بد أن ينصب على الأثر الدي تحدثه تلك السياسة، ودلك من خلال معرفة الأبعاد السياسية التالية:

-أثر السياسة العامة على الموقف او المشكلة.

-أثر السياسة العامة على المواقف او الجماعات الأخرى غير المستهدفة أصلا من قبل السياسة العامة.

-أثر السياسة العامة على الظروف الراهنة والمستقبلية.

-أثر السياسة العامة من حيث تكاليفها المباشرة لدعم البرامج بالموارد التخصيصية المطلوبة.

-أثر السياسة العامة من حيث التكاليف غير المباشرة المتضمنة فقدان الفرص في سبيل القيام بأعمال أخرى.

في شرح أثر السياسة وتقويمها لا بد من التمييز بين مخرجاتها وبين عوائدها، فالمخرجات تشمل كل ما تحققه الحكومة كبناء الطرق السريعة ودفع منافع الرفاهية ومساعداتها وبناء وفتح المدارس والجامعات والمستشفيات وادارتها، وهده النشاطات قد تقاس بمعايير مثل:

-النفقات المخصصة للطرق.

-نفقات الرفاهية.

-نصيب الطالب الواحد من الانفاق على التعليم وغيرها.

هده الأرقام تساعدنا في تحديد عوائد وآثار السياسات العامة التي تحدد من خلال التغيير الدي تحدثه على مستوى البيئة او النظام السياسي، وللسياسات آثار مستقبلية مثلا تكون لها آثار آنية حالية، فهل السياسة صممت لتحسين أوضاع حاضرة او لتحسين أوضاع على المدى القصير او انها موجهة لآثار بعيدة المدى يتوقع تحقيقها عبر بضع سنوات؟

معايير تقويم السياسات العامة:

يستخدم المحللون أنواعا من المعايير لتقويم السياسات العامة ندكر منها:

-الفاعلية: القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج.

-الكفاءة: قدرة الجهد على تحقيق النتائج.

-الكفاية: قدرة الإمكانيات على تحقيق النتائج وحل المشكلات.

-العدالة: التوزيع العادل للعوائد والمنافع بين مختلف القوى والجماعات في المجتمع.

-المسؤولية: قدرة نتائج السياسة العامة على اشباع الحاجات وتدعيم قيم الجماعات المعنية بها.

-الملاءمة: هل تعد النتائج المرغوبة (الأهداف) جديرة أو ذات قيمة في الواقع؟

أنواع تقويم السياسات العامة:

تتعدد أنواع تقويم السياسات العامة في ضوء اختلاف الأهداف بالنسبة لهده العملية وتبعا لدرجة التركيز في عملياتها وفي أنشطتها حيث نجد:

أ-التقويم المسبق او القبلي او المتقدم:

يسمح هدا النوع من التقويم بتقدير مدى تناسق مكونات هده السياسة وقدرتها على حل المشاكل التي وجدت من اجلها، هدا النوع يعنى بدراسة الجدوى قبل اتخاد القرار، فهو يساعد الجهات الفاعلة في اتخاد القرار على اختيار البديل الاحسن بين البدائل المتاحة.

ب-التقويم اثناء عملية النفيذ:

الاهتمام بتحليل النتائج الأولية المترتبة عن عملية تنفيذ السياسة العامة للكشف عن الإنجازات المحققة الإيجابية منها والسلبية، بهدف إعادة توجيه السياسة العامة لتفادي العراقيل وتحقيق الأهداف والمقاصد المرغوبة.

ج-التقويم النهائي (البعدي): قياس النتائج المتحصل عليها ومقارنتها بالأهداف التي تضمنتها السياسة العامة.

مشاكل تقويم السياسات العامة:

تواجه دراسات تقويم السياسات العامة صعوبات ومشاكل كثيرة تحول دون اجراء عملية التقويم الجيدة للسياسة العامة، ومن بين اهم هده المشاكل ندكر:

1-صعوبة تحديد اهداف البرامج من قبل صانعي السياسة العامة، مما يجعله عرضة لتفسيرات كثيرة من طرف المقومين واختلافات وجهات النظر فيما بينهم.

2-صعوبة وصف أنشطة البرامج بلغة الأهداف.

3-عدم ملاءمة البرنامج المعد لتحقيق الأهداف.

4-تبديد الأموال العامة والموارد من طرف البرنامج بين الأهداف دون فائدة.

5-الخروج عن الأهداف المقصودة الى اهداف أخرى عرضية.

6-صعوبة تحديد المؤشرات حول أداء البرنامج.

7-صعوبة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية.

8-العديد من البرامج والسياسات العامة لها قيم رمزية بشكل أساسي، فهي لا تؤدي الى إحلال تغيرات في حياة المجتمع المتعامل معه (ليس لها تأثيرات ملموسة وبدون جدوى يصعب قياسها وتقويمها).

الكثير ممن يقومون بتقييم السياسات العامة يعطون وعودا براقة ومبالغ فيها على إمكانية إصلاح الوضع وحل المشكلة، وهذا السلوك غير المهني فيه الكثير من الغلط والكذب والخداع، كما أن ادعاء القدرة على إصلاح سياسة فاشلة هو ادعاء مضلل وغير قائم على أسس موضوعية. كما ان بعض من يدعي قدرته على تقييم السياسة العامة هو في الحقيقة غير مؤهل لهذا العمل، وبالتالي فهو عاجز عن القيام بتقييم السياسة بطريقة علمية وموضوعية وباحتراف كما يجب - .الكثير من

المشاكل والسياسات الحكومية معقدة ويصعب تعريفها أو تحديدها بشكل واضح أو جمع معلومات وافية عنها.

عمليات تقويم السياسة العامة:

يتم تقويم السياسات العامة بطرق مختلفة وجهات متعددة، وأحيانا يكون التقويم دوريا ونظاميا وأحيانا يكون مفاجئا وقد يكون مؤسسيا وله أجهزة متخصصة:

01-التقويم من قبل صانعي السياسات العامة:

يتولى صانعو السياسات العامة كما في الأنظمة السياسية الديمقراطية، حيث يتعرفون عن طريق التغذية الاسترجاعية عن الآراء حول برامج السياسة العامة على مستوى مختلف الدوائر الانتخابية، بحيث يصبح المعيار في تقويم السياسة العامة هو شيوعه او عدم شيوعه بين جماعات الناخبين على أساس القبول او الرفض.

أ-المجالس البرلمانية: تعد مهمة الرقابة وتقويم البرامج التي ترسمها وتنفذها الحكومة من اهم الوظائف التي تقوم بها المجالس البرلمانية في الدول الديمقراطية، فالمهام التي يقوم بها البرلمان هي الاطلاع على التطبيقات والممارسات الإدارية المنفذة للسياسات وللقوانين الصادرة عنه وتقويمها واشرافه على هده العملية يمكن ان يتم بعدة تقنيات:

-الحالات الخاصة التي يتوسط فيها البرلمان لدى الأجهزة بناء على طلب الناخبين.

-لجان التحقيق والاصغاء.

-المصادقة على التعيينات الرئاسية.

-دراسات اللجان الفنية.

ب-الإدارات التنفيذية: كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء العمليات الرقابية، وتقويم البرامج والمشاريع التي تتولى عملية تنفيذها بنفسها للتأكد من مدى التطابق بين ما هو مخطط وما هو منفد والقيام بالإجراءات التصحيحية من خلال:

-تقديم تقارير حول الأهداف المنجزة على أساس دقيق وضمان استمراريتها.

-المفاضلة بين الأهداف البديلة لاختيار الأكثر أهمية.

-البحث عن البدائل المناسبة للوصول للأهداف.

-تحديد نفقاتها المتوقعة.

-قياس الأداء للتأكد من ان كل ما ينفق ويصرف يحقق منفعة.

02-الهيئات الاستشارية والمختصين: قد يكون أنفسهم صانعو السياسات العامة، او من الدين يعملون في الأجهزة الإدارية العامة والمنظمات التنفيذية عن طريق تكليفهم من طرف الجهات العليا بإجراء التقويم في ضوء مهاراتهم وخبراتهم المعروفة.

آليات تقويم السياسات العامة في الجزائر:

لقد حدد المشرع الجزائري مبدأ الرقابة السياسية للبرلمان وفق عدة آليات، والتي تمكنه من أداء مهامه الدستورية، مع العلم ان عملية التقويم تتم وفق عدة أسس ومعايير علمية، بحيث تكون المؤسسة البرلمانية فعالة بما يؤهلها لكي تؤدي دورها التقويمي والرقابي على حسن وجه، غير أن الدستور الجزائري رجح الكفة لصالح السلطة التنفيذية، مما جعل البرلمان مؤسسة للمصادقة على سياسات الحكومة.

قبل الشروع في تنفيذ برنامج للحكومة الذي يعده الوزير الأول بعد موافقة رئيس الجمهورية يبقى بحاجة للمصادقة عليه من طرف البرلمان، الذي من خلاله يتم العمل بهذا البرنامج ومنح الثقة للحكومة برئاسة الوزير الأول، أو رفضه وبالتالي سحب الثقة الذي ينجر عنها تقديم الوزير الأول لاستقالته وبالتالي استقالة الحكومة وتعيين حكومة جديدة، كما يجب أيضا على الوزير الأول عرض مخطط عمله على مجلس الوزراء الذي يترأسه رئيس الجمهورية،

تقييم بيان السياسة العامة: عرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان هو التزام قانوني ينص عليه الدستور الجزائري، ويتجلى هدا الالتزام في ضرورة تقديم الوزير الأول لبيان السياسة العامة (مخطط السياسة العامة) سنويا امام المجلس الشعبي الوطني، كما يقدم الوزير الأول كدلك عرض لحصيلة حكومته، وبعد انتهائه من عرض حصيلته تحال الكلمة لأعضاء البرلمان لمناقشة ما ورد فيه، الامر الدي يتيح له الفرصة لتسجيل الآراء والنصائح المقدمة من طرف أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وكدا الرد على تساؤلاتهم وتقديم التوضيحات. كما يقدم الوزير الاول عرضا حول مخطط عمله لمجلس الامة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي 1الوطني، حيث يمكن لمجلس الامة أن يصدر لائحة.

عرض بيان السياسة العامة فرصة لأعضاء البرلمان للاطلاع على مدى تقيد الحكومة للوعود التي قطعتها عند تشكيلها (تجديد الثقة او اسقاطها من خلال الوسائل الدستورية المتاحة بعدم التصويت على الثقة ان طلبها الوزير الأول).

تكمن أهمية عرض بيان السياسة العامة في توفير المعلومات حول ما تم تنفيذه وما هو بصدد التنفيذ والأفاق المستقبلية التي تنوي الحكومة القيام بها، وألن الحكومة هي المصدر الوحيد لإعطاء المعلومة الحقيقية حول مدى تنفيذ برنامجها الذي تم المصادقة عليها مسبقا، وعليه فهي تقوم بتقديم عرضا سنويا عن التطورات الجديدة والهامة لحصيلة سياساتها العامة المختلفة.

لقد اهتمت الجزائر بتشكيل عدة هيئات وأجهزة تقوم بتقويم السياسات العامة من أجل إضفاء طابع مؤسساتي على هده العملية ومن هده الهيئات ندكر:

01-مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة هيئة عليا يدقق في شروط استعمال وتسيير الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية من طرف الهيئات التي تدخل في نطاق اختصاصه وبتأكيد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

يساهم مجلس المحاسبة من خلال اختصاصاته في تعزيز الرقابة ومكافحة جميع أنواع الفساد والغش والممارسات غير القانونية او غير الشرعية التي تشكل تقصيرا في الاخلاقيات، وفي واجب النزاهة او الضارة بالأملاك والأموال العمومية.

يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية ورؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

كما يستشار مجلس المحاسبة في المشاريع التمهيدية السنوية للقوانين المتضمنة ضبط الميزانية، وترسل الحكومة التقارير التقييمية التي يعدها المجلس لهدا الغرض بعنوان السنة المالية المعنية الى الهيئة التشريعية مرفقة بمشروع القانون الخاص.

يساهم كدلك المجلس في تقييم فعاليو الاعمال والمخططات والبرامج التي قامت بها المؤسسات والهيئات العمومية والتي تسعى من خلال تحقيق المصلحة العامة.

من الناحية النظرية يتمتع مجلس المحاسب باختصاصات تؤهله للعب دور مهم في تحسين المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضايا المالية العمومية، لكن ما يلاحظ في الواقع:

-عدم الاكتراث بالتقارير الرقابية التي يعدها.

-عدم وجود الجزاء المناسب.

-فقدان لأعضائه الاستقلالية من الناحية الوظيفية والعضوية.

- عدم وجود ضمانات قانونية ومادية تمكن قضاة مجلس المحاسبة من تأدية وظائفهم على الوجه المطلوب.

02-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

وهو عبارة عن مؤسسة استشارية مهمتها الأساسية من خلال تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية، هي التشاور وضمان ديمومة الحوار الاجتماعي والاقتصادي لتدعيم الديمقراطية، دوره الأساسي هو تنوير السياسات العمومية في كل مسألة عالقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي. ويتولى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ثلاث مهام هي:

- ضمان حوار اجتماعي دائم بين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والبحث عن اتفاق حول إعداد الاقتراحات ذات المصلحة العامة.
- يقيم ويدرس المسائل ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما عن طريق إخطار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من قبل السلطات العمومية (رئاسة الجمهورية-الحكومة)، أو الإخطار الذاتي .
- إبداء آراء وتقديم توصيات واقتراحات للسلطات العمومية.

المراجع المعتمد عليها:

01-فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة من منظوركلي في البنية** والتحليل (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط.4، 2016).

02-ويليام ن، تحليل السياسات العامة، ترجمة رشا بنت عمر السدحان (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2016).

03-أحمد مصطفى الحسين، مدخل الى تحليل السياسات العامة (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).

4-حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات** (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000).

5-برنامج الشركات مع مؤسسات المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات** (إيسلندا: مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، 2016).

6-"جيمس أندرسون"، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: عامر الكبيسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، د س ن).

7-عبد الرحمان عبد الله محمد، **إدارة المؤسسات الاجتماعية بين الاتجاهات النظرية والممارسات الو اقعية** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2009).

8-منعم زمزير الموسوي، **بحوث العمليات: مدخل علمي لاتحاد القرارات** (الأردن: دار وائل، 2009).

09-عباس حسين جواد وارزوقي عباس عبد، "صياغة السياسات العامة (إطار منهجي)"، مجلة أهل البيت، ع.01، متارح على الرابط: https://abu.edu.iq/research/article.

10-محمد صخري، "مفاهيم سياسية: تحديد مفهوم السياسات العامة"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019/08/14، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com.

-11

-12

-13

-14

أحبتي أينما كنتم في ربوع هدا الوطن الحبب، الجميل في العلم انه الوحيد القادر على أخذنا إلى عوالم حقيقية وأخرى خالبة من صنعنا... هو الوحيد القادر على جعلنا ننسى أو على الأقل نتناسى كل مر نمر به ...

فلنستغل هذه الميزة لكي نتحرر من القيود النفسية للروتين والرتابة وأخبار اليأس.

دونوا ملاحظاتكم وخربشاتكم ستحتاجونها لاحقا كوصف آني للحظة

دمتم بصحة وعافية